

محكمة التمييز الأردنية

بصفتها : الجزائية

رقم القضية: ٢٧٩/٢٠١٥

ال الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية

عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

اللجنة الحاكمة برئاسة القاضي السيد محمد العائنة.

و عضوية القضاة السادة

ياسل أبو عنزة ، ياسين العبداللات ، ياسن المبيضين ، حسين السكران .

الحمد لله

المميز ضده : الحق العام .

بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢ تقدم الممیز بهذه التمیز للطعن في القرار الصادر عن محکمة الجنایات الكبرى رقم (٢٠١٤/٧٥٤) والمتضمن تجريم الممیز والحكم عليه بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاثة سنوات والرسوم محسوبة لـه مدة التوقف.

طالباً قبول التمييز شكلاً لوقوعه على العلم وفي الموضوع نقض القرار المميز وإجراء المقتضي القانوني .

وتتلخص أسباب التمييز فيما يأتي :

١. جانبت المحكمة الصواب فيما ذهبت إليه في حكمها المميز عند وزن البينة لوجود تناقضات جوهرية في أقوال المشتكى
 ٢. جانبت المحكمة الصواب عندما استبعدت البينة الدفاعية .

٣. أخطاء بتطبيق القانون على الواقع .

وبتاريخ ٩/٢/٢٠١٥ تقدم مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة خطية يطلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورده موضوعاً وتأييد القرار المميز .

القرار

بالتدقيق والمداولة نجد إن النيابة العامة لدى محكمة الجنائيات الكبرى كانت قد أحالت المتهم ليحاكم أمام تلك المحكمة بتهمة جنائية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة (٢٩٨) عقوبات مكررة مرتين .

ولخصت النيابة العامة وقائع هذه الدعوى بأن المجنى عليها مواليد ١٩٩٦/١١/٢٧ تعرف المتهم من السابق ويوجد بينهما علاقة غرامية وفي الشهر الثاني من عام (٢٠١٤) التقى في منطقة الدوار الثاني ثم قاما بالركوب في تكسي مكتب وقام بأخذها إلى منزل شقيقته في منطقة لا تعرفها ولم يكن أحد في المنزل وهناك قام بمسك يدها وقبلها على رقبتها وصدرها وقام بضمها إلى صدره ومن ثم جلسا قليلاً وغادرا الشقة وبعد حوالي أسبوعين من هذه الواقعة التقى في الشقة نفسها وقام بتقبيلها على رقبتها وعلى صدرها وكان يقوم بضمها إلى صدره والتحسيس على صدرها وبالتالي قدمت الشكوى وجرت الملاحقة .

باشرت محكمة الجنائيات الكبرى وعلى النحو الوارد بمحاضرها وتوصلت بقرارها الصادر بالدعوى رقم (٢٠١٤/٧٥٤) تاريخ ٣٠/١١/٢٠١٤ تجريم المتهم بجناية هتك العرض وفقاً لأحكام المادة (١/٢٩٨) من قانون العقوبات مرتين .

وعملأ بأحكام المادة (١/٢٩٨) وضع المجرم بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثلاثة سنوات مع الرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف عن كل جرم .

وعملأً بأحكام المادة (٧٢) عقوبات تنفيذ إحدى هاتين العقوبتين بحق المجرم
التصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة لمدة ثلاثة سنوات
والرسوم والنفقات محسوبة له مدة التوقيف .

لم يرتكب المتهم بهذا القرار فطعن فيه تمييزاً للأسباب الواردة فيه .

وعن أسباب الطعن التي تدور حول وزن البينة وتقدير المحكمة للبيانات وسلامة النتيجة التي توصلت إليها وعدم الأخذ بالبنية الدفاعية .

وفي الرد على هذه الأسباب نجد إن من المستقر عليه فقههاً وقضاءً وعلى مقتضى المادة (١٤٧) من الأصول الجزائية أن لمحكمة الموضوع الحرية التامة في الأخذ بما تقنع به من البينة وطرح ما سواه ولا معقب عليها في ذلك فإذا اطمأنت إلى البينة قالت بالإدانة والتجريم وإذا ساورها الشك قضت بالبراءة .

وفي الحالة المعروضة نجد ومن استعراض أوراق الدعوى وأدلتها نجد إن الواقعية الجرمية التي اعتقدتها محكمة الجنائيات الكبرى جاءت مستمدة من بيانات الدعوى وجاء استخلاصها لها استخلاصاً سائغاً وسليماً ودلت عليها بشهادة الشاهد والشاهد وأقوال المتهم الشرطي المبرز (م ن/١) وملف التحقيق واقتطفت أجزاء منها ضمنتها قرارها .

أما من حيث التطبيقات القانونية فإن ما قارفه المتهم من أفعال تمتثل بقيامه باصطحاب المجنى عليها إلى منزل شقيقه وهناك قام بضمها وتقبيلها على فمهما وعلى صدرها وبرضاهما وبعد حوالي أسبوعين التقى المتهم والمجنى عليها حيث قام بتقبيلها على رقبتها وعلى أعلى صدرها وكان يقوم بضمها وجسمه ملائق بجسمها إنما تشكل سائر أركان وعناصر جنائية هنّاك العرض بحدود المادة (١٢٩٦) مكررة مرتين أما من حيث العقوبة فإنها جاءت ضمن الحد القانوني وحيث قنعت المحكمة ببيانية النيابة فإن طرح البنية الدفاعية واقع في محله والقرار يتفق وصحيح القانون .

لـهذا نقرر رد الطعن التمييزي وتأييد القرار المميز وإعادة الأوراق إلى
مصدرها .

قرار أصدر بتاريخ ١٧ شعبان سنة ١٤٣٦ هـ الموافق ٢٠١٥/٤/٤ م.

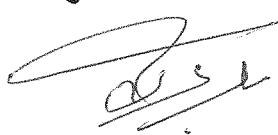
برئاسة القاضي نائب الرئيس



عضو و


نائب الرئيس

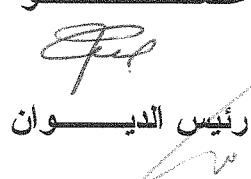
عضو و



عضو و



عضو و


رئيس الديوان

دق / ف.أ.



lawpedia.jo